مجلة أسئلة و رؤى

مجلد رقم: 2 عدد رقم:4 مجلة دولية نصف سنوية

E-ISSN : XXXX-XXXX ISSN : 2773-2975

https://www.asjp.cerist.dz/ar/PresentationRevue/833

قضايا المرأة و الخطاب الديني

جدل الحقوق و المساواة

عروس الزبير

مخبر الدين و المجتمع

جامعة الجزائر2

مدخل

قضايا الحقوق و المساواة بين مكونات النوع الاجتماعي ، تمر بمرحلة غير مسبوقة تاريخيا؛ مرحلة تتميز باندفاعة قوية لاتجاهات نوعية للمطالبة بالحقوق و المساواة بين مكونات النوع الاجتماعي ، هذه الاندفاعة هزت الكثير من الهويات الخصوصيات الثقافية و القيم الاجتماعية التي أصبحت في مواجهة مع المواثيق و العهود الدولية التي تصبو إلى نشر قيم حق الإنسان فرادى وحقوق الإنسان جماعة من أجل تجسيد المساواة و تحقيق العدالة و الحياة الكريمة لجميع مكونات المجتمع و خاصة فئات النوع الاجتماعي التي عانت و لا تزال من مختلف مظاهر وأشكال الحيف و الانتقاص على مستوى الفعل و القول يصل في بعض الأحيان إلى العنف الجسدي ، هذا العنف تحول إلى ممارسة اجتماعية تبررها بعض القيم الثقافية التي يصونها خطاب أيديولوجية المحافظة على الخصوصية الثقافية و التقليد التي توظف من أجل تعطيل روح القوانين ذات الصلة مما جعل مسألة المساواة بين مكونات النوع الاجتماعي و تحسين أوضاع المرأة من أكثر أشد الحالات الاجتماعية تعاكسا من حيث طبيعة و درجة التطور، حجم ومسافة التراجع ، إذ بالرغم من المكتسبات النسبية التي حققتها المرأة في دول منطقتنا الثقافية على مستوى الحقوق وسلّمية فرص المشاركة في الحياة العامة بفروعها المتعددة ، تبقى هناك

الكثير من فجوات الثبوت المعتمة التي لم تمسها عملية التغيير و لا تزال بعيدة عن مأمول تحقيق مجتمع الإنسان المزدهر

-I

جولة في متون الدراسات ذات العلاقة بقضايا المرأة

_فجوات الثبوت المعتمة هذه ، قاربها جملة من البحوث الإحصائية و التقارير المؤطرة تنظيميا و مؤسساتيا و هي صادرة عن مراكز الدراسات الوطنية و المنظمات الدولية و الإقليمية ومنها تقارير التنمية العربية التي تعتبر متونها مخازن من المعطيات يمكن الاعتماد عليها لبناء مشاريع بحثية مستقبلية هدفها التعمق ودراسة مسالك الأسباب الكامنة وراء إستمرارية فجوات الثبوت هذه و من ثم تفكيك طبقات تركيبتها المتراكمة بالمفهوم الجيولوجي ، لكن هذه الدراسات تبقى معطياتها الرقمية في حاجة للمزيد من التدقيق تمهيدا لبناء مقاربة نظرية تساعد على التحليل الكيفي يساعد على إستجلاء معالم التغيير و الجمود و بالتالي تفسير أسباب وتيرة التقدم و التراجع في عملية المساواة و المشاركة المتكافئة حسب المؤهل و التأهيل بين المرأة و الرجل ومن ثم حصر حواجز القيم وفهم أصول منابعها وطبيعة دلالتها التي يحاول خطاب أيديولوجية المحافظة على الخصوصية أن يجعل منها حجة لتبرير التنافر بين مطالب المساواة في الحقوق بين مكونات النوع الاجتماعي ومن ثم تعطيل عملية التوق الى بناء مجتمع حق الإنسان المستمد من شرعية التوافق بين جميع مكونات المجتمع مهما كانت خاصيتها السوسيولوجية و عمق بنائها قيمها بالمفهوم الأنثروبولوجي .

مهما يكن ، معظم البحوث و الدراسات التي ظهرت في شكل تقارير و بالرغم من الجهد المبذول اكتفى الغالب الأعم منها بعملية هي أشبه بالتجميع للمعلومات الإحصائية و كغرض أسمى على حساب الفحص المعمق و

الشرح ألتدليلي[1] للأرقام و التحليل المفسر لها وفق مقاربة نظرية مناسبة و ناجعة تمهيدا لبناء تصور نموذجي لإستراتجية تمكّن من ترسيخ وعي جديد يساهم في عملية النهوض بالمرأة بصفتها أحد المفاتيح الأساسية لكل تنمية تطمح الى تشييد و إقامة مجتمع العدل و الإنصاف و من ثم محاولة الإفلات من جمود البحوث الإحصائية لا نفيها كما تلوج له جملة من كتل النقد الذي يأخذ تارة الصفة التبسيط أو الأكاديمية المتعالية ومرة ثانية صفة الدفاع عن الانتماء الأيدلوجي لهذا التيار السياسي أو ذك و في بعض الأحيان الأخرى يأتي النقد من فئات اجتماعية لها نفس المملح التكويني مع اختلاف الجنس بحجة المزاحمة على مصدر العيش و المكانة على مستوى الفضاء العام مما يجعل الخطاب النقدي يأخذ طابع رد الفعل الحاد و النضال من طرف منظمات مكونات النوع الاجتماعي؛ نقد يخرج ف الموضوع في بعض الأحيان من صبغته الأكاديمية و يصبح خطاب ردة فعل و تناطح معطل لمسعى التغيير الهادف ؛ هذه الحدة في الحقيقة ترجع إلى طبيعية شعور بعض المنظمات النسائية و النسوية بالإجحاف في حق جهدها و كفاحها من أجل المساواة ، من الانتقادات التي و وجهت إلى جملة من الدراسات التي تناولت شأن المرأة [2] :

ـ جزئية المعالجة نتيجة تركيزها على فئات اجتماعية دون الأخرى و بالتالي عدم شمولية العملية التحليلية لواقع المرأة بكل مكوناته ـ تعميم بعض التجارب و الإنجازات القطرية على حساب الأخرى و التي يمكن أن تبنى عليها إستراتجية ناجعة للنهوض بالمرأة بصفة عامة على مستوى الفطر و الحيز الثقافي الواحد.

. عدم الدقة في المعطيات الإحصائية بالرغم من تداولها العام و رسمية نشرها مهاما يقلل من نجاعة التحليل الذي يبنى على الإحصائيات الرسمية الغير مدققة و التي تحاول إعطاء صورة عن واقع المرأة يبتعد عن الحقيقة و واقع التواجد السوسيولوجي للمرأة على مستوى السلمية الاجتماعية بالمفهوم التركيبي .

ـ المعالجة الجزئية الفئوية و تبنى استنتاج يقوم على العموم على حساب الخصوص المفسر لا يفسر ة لا يواكب تطور المواقف من قضية المرأة و خاصة مواقف الجمعيات و الأحزاب ذات التوجهات الإسلامية،

[1] أنظر التقارير الصادرة عن المجلس الوطني ألاقتصادي و الاجتماعي في الجزائر
[2] منها تقارير التنمية الإنسانية العربية وجملة من الدراسات الصادرة عن الجامعة العربية ، قسم المرأة.

و بالتالي ينظر أكثر من طرف إلى هذه الدراسات و التقارير ، و يعتبر مناهج تناولتها واستنتاجاتها تجانب الواقع في مجتمعات انتمائنا التاريخي و الثقافي وعليه ينظر اليها أنها لا تعالج عمق المسائل ذات الصلة إلا بشكل جزئي ، هذا النقد و بالرغم ما فيه من الشدة مهما كانت طبيعته النضالية، السياسية أو الأكاديمية المتعالية، لا ينفي إيجابية الجهد المبذول في جملة من الدراسات الفردية و الجماعية[3] التي يمكن الاعتماد عليها لاستجلاء مكامن الخلل المعتمة و المعطلة لنهضة المرأة، بل و يمكن أن يبني على هذه الدراسات و التقارير سواء كانت فردية أو جماعية مشروع بحثي أكثر شمولية متعدد المقاربات و أكثر عمقا و تجديدا من الناحية النظرية و أدوات العمل الميداني و ممارسته القائمة على الجهد الجماعي و بالتالي معالجة قضايا المرأة في عموم اللفظ من حيث آليات التمكين و أساليب المشاركة [4]، نتائج هذه المعالجة يمكن أن تكون في بعض جوانبها قاعدة لبناء إستراتجية عملية من أجل تغيير راشد و أوسع وأعمق على المستوى المؤسساتي الذي يساعد على تغيير الوعي العام للمجتمع تدرجيا .

ف"النواقص" الثلاثة البارزة في مجالات المعرفة والحرية وتمكين المرأة و التي عولجت في أكثر من موقع من مواقع الدراسات و التقارير ذات الصلة ، لا تزال قائمة بالرغم من المكاسب الجزئية التي حققتها المرأة ؛ إذ بالرغم من إحراز النساء على بعض المكاسب، لكن لم يحققن مكانتهن الكاملة في المساهمة في نهضة مجتمعهن الذي هم منه الجزء الأساس, ،هنا تظهر الحاجة لرسم خطة بحثية غير تقليدية من حيث المنهج و أدوات التفسير و الدخول في حقول البحث ألأكثر حساسية و خاصة في مجلات خصوصيات مكونات الوعي العام الذي يجب أن يعالج و بجرأة من أجل توضيح الطريق الوصل الى التغير المنشود اعتمادا على الإمكانيات الذاتية الداخلية و التي بدونها سنصل إلى حالة من الانكسار الموصل إلى التفكك الاجتماعي المرفوض من طرف المرأة قبل أن يكون من خصومها ، سواء كان هذا الخصم ممثلا في المؤسسات التقليدية للمجتمع أو مؤسسات السلطة التي ترى في الجمود وسيلة لحمايتها و استمرارية شرعيتها، و كما ذهب متن الدراسة التي أنجزها مركز"السيداف[5]" في الجزائر فإن النزاع لازال قائم و بحدة " بين العادة و العصرنة" و فارض نفسه حول مسألة الحقوق و المساواة ،فالمقاييس الطبيعية الخاطئة والأخلاقية الاجتماعية الثابتة لهما التأثير الأقوى على مشاركة المرأة في المجال العالم على مستوى منطقتنا الحضارية مع بعض

[3] مثل تقرير الظلم في العالم العربي الصدار على مركز دراسات الوحدة العربية 2018
[4] أنظر على سبيل المثال دراسة كل من السيدة نادية آيت زاي و ورقة السيدة أمال قرامي المنشورة في ه=ا العدد من مجلة أسئلة و رؤى.
[5] مركز الإعلام و التوثيق لحقوق الطفل و المرأة.

الاختلاف في درجات ب الخصوصيات الثقافية لهدا القطر أو ذاك ، هذه المقاييس المعيارية التي تشكل أساس بنية ذهنية المجتمع تجعل المرأة من حيث الدور دائما في حالة خضوع و تبعية و محصورة التواجد في بعض مؤسسات المجال العام الأساسية على اختلاف درجات سلاميتها الإدارية التي تعتبر بحكم التقاليد امتياز رجولي تبرره بالنسبة لخطاب الإقصاء بحجة الخصائص الطبيعية للمرأة ويشرع له الثابت من التقاليد التي سربلت بالمأثور الديني و عززته دساتير دول منطقتنا الحضرية بدون استثناء، إذ يجعل الدستور التونسي قي نصه الأول و المادة الخامسة من الدستور المغربي و كذا المادة الثانية من الدستور الجزائري من الإسلام دين الدولة وحصنت هده المواد بجملة من المواد الردعية و منها تلك التي تنصص على مسألة الخصوصية الثقافية وحماية القيم الوطنية ، مما يجعل معالجة قضايا المرأة و مشاركتها في المجال العام بإنصاف يخضع لهذا المقياس الذي وظفته قوى الثبوت بالرغم من نص جملة القوانين الأخرى على المساواة المطلقة بين الجنسين.

.II

الاجتهاد ، المشاركة المنصفة والقيم الاجتماعية:

إذن تختلف قضايا المرأة عن القضايا الأخرى لأن معالجتها تجعل الراصد لأوضاعها في مواجهة مباشرة مع المجتمع و سلاح سلطان تقاليده ومورثه المحارب، أي أن ان معضلة وجوهر مشكلة النوع الاجتماعي تكمن في طبيعة وعي المجتمع وقيم ضوابطه المعطلة بل و المحروسة صونا من طرف المؤسسات التقليدية و أنظمة الحكم [6] التي توظفها من أجل لاستمرار أو الاستخلاف على مستوى مؤسسات السلطة وتنظيمات المعارضة التي تأخذ من الوطنية صفة و الدين مزية غير مستحقة__ومن ثم تحاول تثبت مواقفها والتحكم في توجهات المجتمع بخطاب ديني_معزز باجتهاد فقهي أصولي[7] تبنى أحكامه وتستمد من الفهم الظاهري للنص المسنود بجملة من التفسيرات التراثية التي تعتبر بنت مرحلتها التاريخية و أصبحت لا تتلاءم مع التغيرات المتواترة التي عرفتها و تعرفها بنية مجتمعات منطقتنا الحضارية و من ثم عدم أخذ بعين الاعتبار المكانة التي أصبحت تحتلها المرأة نتيجة مداركها المعرفية

[6] أنظر تقرير التنمية الإنسانية العربية لسنة2005.
[7] أماني قنديل "المرأة ميراث من القهر" الدار المصرية اللبنانية 2020.

التي مكنتها من المساهمة في الحياة العامة في كثير من مناحي العمل المؤسساتي و كذا على المستوى الفعل القيادي في مجلات التخصص المعاصرة في كل تجلياتها المعرفية و التقنية المجسدة[8]،هذا الأمر عالجته ندوة نظمها مخبر الدين و المجتمع جامعة الجزائر 2 ، كان موضوعها الحاجة لإعادة النظر في الأعراف والقيم الاجتماعية، المسندة بالخطاب الديني السائد ، وتصوراته عن ماهية المرأة، ظيفتها وحقوقها التي يحاول أهل الاجتهاد ألنقلي اختزالها وحصرها في دورها الأسري الى جانب التمييز القائم على أفضلية الرجل المسند بسلطة التأويل النفعي للنصوص، وهيمنة النزعة الذكورية على مناهج الإجتهاد في ما يخص أخص الميزة الطبيعية للمرأة وقدراتها الجسمية بل وصل الأمر الى حد التساؤل عن ماهيتها ، تساؤلات ورؤى كانت من مجمل محاور الملتقي ملتقى مع التركيز على الاجتهاد النسوي مدارسه التي تحاول إعادة تحديد المفاهيم التي أصبحت من أهم اهتمامات الجمعيات النسائية و النسوية التي تحاول ربط قضية المرأة بقضية الإنسان في منطقتنا الحضارية من حيث التقدم و التخلف، أمر يتطلب إعادة النظر في مناهج الإجتهاد وتفسيراته لتواكب أحكامه ، هذا لا يتأتى إلا بسياسة راشدة تمكن النساء من مجالات المعرفة الدينية العقلانية ، ومن ثم الخروج من الحلقة المغلقة التي تجعل من الاجتهاد ومناهجه مرتبط حصرا بالذكورة وعليه لا بد من الخروج من الإعتقاد السائد و الذي يجعل من الاجتهاد الذكوري هو الأصل والاجتهاد النسوي مجرد فرع لا يعتد به في استنباط الأحكام مع أن الناضر في النص القرآني يدرك أن الخطاب القرآني يمجد العقل ويدعو الى التدبر دون حصر زمني أو تفرقة بين الذكر و الأنثى، أي ان المشكلة ليست في النص الديني بل في القدرة على الفهم و التأويل للنص من طرف الذكر و الأنثى على حد سواء وهو ماتتطلبه الحياة المعاصرة المعقدة الى جانب ضرورةإخراج الاجتهاد النسوي من منطق النضال الأيديولوجي أو السياسي و من ثم ينبغي. أن يفتح المجال للاجتهاد خارج الصراع المؤدلج بين الرجل والمرأة، و من ثم لا محاولة جادة تجعل من الخطاب الديني دائم التتطور، مناصرا للإنصاف ومصالح إلإنسانية المبنية على مبادئ الحرية والمساواة ،العدل والإنصاف لا فرق على أساس الجنس لبناء ، هذا يتطلب بناء نموذج معرفي نسوي الخصوصية لا لمواجهة نموذج

[8] أنظر موقع https://alarab.co.uk/ **محمد الحمامي** تحرير المرأة من قبضة التأويلات الدينية

الإجتهاد الذكوري بل لمحاورته[9] للفصل في مسألة مخرجات"الإجتهاد" و و أحكامه التي يجب أن لا تكون تعنى التقاليد الجامدة التي تصونها ومدارس الفقه المتحجر المتحالفة أو "المشرعنة "للقيم الكابحة المتجذّرة في بنية ثقافة مجتمعاتنا و المسربلة بجلباب رؤى فقهاء عصور الانحطاط، التي يجب تجازها بالدفاع بأسلوب الحجة و المجادلة العقلانية لتكريس الأحكام المستمدة من قيم تكريم الدين للإنسان و بالصفة و صيغة المطلق من ناحية المعنى و البلاغ ، هذه القيم التي تمثل في الحقيقة عمق هوية شعوبنا المطمورة التي لا يمكن تصور أية نهضة جدية بدونه هنا ؛ لابد من الإشارة أنه لا تعارض بين الهوية والانتصار لحقوق النساء وتحررهن إلا في عقول الذين يعتقدون أن الهوية ظاهرة ثابتة جامدة، بل يعتقدون أن اضطهاد النساء وحرمانهن من حقوقهن والاعتراض على تحررهن هو جزء لا يتجزأ من "هوية المسلم" ، انتقاد لا تقول به لا الأحزاب ذات المرجعية الإسلامية العاملة من أجل التغيير وفق تصورات خاصة للنهوض بالمرأة و لا الأحزاب المسماة "ديمقراطية" التي تستمد رؤيتها من القيم الإنسانية العادلة، بل هو تعبير خاطئ يعبر عن هوية القوى التي ترى مصالحها في جمود المجتمعات وتخاف من تقدمها خوفا على مواقعها، وليس من الغريب أن تكون نفس القوى التي تدافع عن الاستبداد السياسي والاستغلال الاجتماعي و التواطؤ مع قوى الخارج هي نفسها التي تناهض إنصاف النساء و تحررهن الإيجابي.

إن هوية أي شعب من الشعوب أو أمة من الأمم، تتغيّر وتتحول بالضرورة لتواكب تطور هذا الشعب أو الأمة وتتغذى بإبداعاتهما في كل مرحلة من المراحل التاريخية، وكل شعب أو أمة يتوقفان عن تطوير هويتهما ويغرقان في الانغلاق ويرفضان إخضاع تراثهما لمحك النقد الموضوعي والعلمي، يصابان بالضعف و الوهن ويصبحان عرضة للقوى الهيمنة و الاستغلال و هذا هو واقع منطقتنا الحضارية المعاش، لذلك فإن التمسك بالهوية لا ينبغي أن يتحول إلى ذريعة لنكران حريّة المرأة وحقوقها و بالتالي التشبّث بمواقف منافية للمساواة وحقوق الإنسان الأساسية.

إن رفض التفاعل مع مكاسب الإنسانية العادلة بدعوى أنها "غريبة عن هويّتنا" هو رفض للتغير الإيجابي الذي لا يتعارض مع التجذّر في الهوية الحضارية والوطنية، لأنّ من لا ماضي له لا مستقبل له، وفي نفس الوقت هذا التجذّر يجب أن يتماشى مع عملية الانخراط في القيم الإنسانية على أساس المساهمة في إثرائها وتطويرها لا الصراع

[9] أنظر الإجتهاد النسوي في https://www.oulamadz.org/2016/11/02

معها و من ثم يصبح العمل الجاد من أجل المساواة التامة بين الجنسين بكل الوسائل، يستمد مشروعيته من عدة اعتبارات توجب المجازفة العلمية المحرجة والاجتهاد الرزين ومن هذه الاعتبارات:

. البعد الإنساني العام، فحقوق المرأة من حقوق الإنسان وأي انتهاك لها أو استنقاص منها، يمثل اعتداء على كرامتها الإنسانية ولا يمكن السكوت عليه أو معالجته بأسلوب الفصاحة المبالغ فيه بحجة عدم المس بالخصوصية الدينية أو الثقافية و عدم التجريح تجنبا لفتح أبواب الشياطين ، اللامساواة هي اللامساواة والاضطهاد هو الاضطهاد مهما كانت الأغلفة التي يغلف بها و الشياطين التي تحارب لحمايته لحد الاستماتة و اعتمادا عليه يجب أن يكون أسلوب معالجته بذات الحدة و الوضوح و الاستماتة كذلك من طرف القوى التي تعتبر هي محرك التغيير.

. البعد اجتماعي، وهو أنه لا نهضة ولا تقدم لأي مجتمع من المجتمعات البشرية و أكثر نصفه مغيب أو معطل لا يشارك إلا في المناسبات الانتخابية ، و لا يشارك مشاركة إيجابية في عملية التنمية بالتسيير و القيادة بإنصاف و مساواة لإنتاج الثروة الاجتماعية و الثقافية والعلمية و توظيفها على قدم المساواة مع النصف الآخر المعاضد وهو ما يجعل نهضة المجتمعات وتقدمها مشروطا بهذا الإنصاف و المساواة نصا وممارسة.

. البعد التنظيمي الجمعوي الاجتماعي السياسي، إذ لا يمكن الحديث عن تحول ديمقراطي ذاتي . أشدد على الذاتي . دون مساواة تامّة في الحقوق و المشاركة بين مكونات أفراد المجتمع بشكل عام وبين الجنسين بشكل خاص و هذا ما تقول به بصفة الأطلاق بعض مكونات الحركة الجمعوية ذات التوجهات الدينية مثل جمعية الإصلاح و الإرشاد و إن خالفتها بعض الجمعيات الإسلامية الأخرى التي كانت فاعلة اجتماعيا.

و عليه يكون الحكم بذات الحدة على أية ديمقراطية لا يكون فيها أكثر من نصف المجتمع طرف فاعل، فهي ديمقراطية الشكل لا العمق و التغيير و وسيلة وهمية تدل على وضع غير شرعي و غير متماسك الرؤية و الهدف من الوجود و لا يمكن تبرير الموقف منها من الناحية الأكاديمية بحجة مراعاة مهام مساهمة المنظمات الراعية و الاحتماء بشرعيتها أو عراقيل المهمة البحثية و مصاعبها.

. البعد الثقافي والحضاري، فالعلاقة العادلة بين المرأة و الرجل في مجتمعاتنا يجب أن ينظر إليها على أساس أنها من أهم مؤشرات القياس الحكم على تصنيف مكانة ثقافة هذه المجتمعات و درجات تحضرها الإيجابي علي سلمية تقدّم الكائن البشري و المساواة ، و من لا يقدر على الاقتناع بالمساواة وبين المرأة و الرجل ، لا يقدر على الاقتناع بالمساواة في أي مجال من المجالات, كما أن الذي لا يمكنه أن يجعل من الحرية والديمقراطية بمفهومها الفلسفي و الديني بمفهمه ألتكريمي يشمل الجميع و جزءًا من "طبيعته الإنسانية" فإنه لا يقدر على التسليم بالمساواة اجتماعية كانت أو سياسية مهما كانت طبيعته هدف مشروعه الاجتماعي و مرجعيته المعرفية.

فالمشاركة في المجال العام بكل تفرعاته و القائمة على المساواة التامة و الفعلية ، تحقيقها يندرج ضمن معالجة إجتهادية عامة عامة لأوضاع مجتمعاتنا، فهي تمثل وجها أساسيا من أوجه التغيير العميق و المنشود ولا يعني هذا نفيا لخصوصية مسألة مشاركة المرأة في المجال العام و بكل تفرعاته ،لكن تحقيق مطالب الحركة النسائية لا يمكن أن يتم بمعزل عن الحركة السياسية والاجتماعية والثقافية و الإصلاح الديني عامة عامّة و لسبب بسيط وهو أن لا حريّة للنساء في مجتمع لا تتوفر فيه الحريّة للجميع، ولا مساواة فعلية وحقيقية بين الجنسين في مجتمع قائم أصلا على عدم المساواة بين أفراده لأسباب اجتماعية أو سياسية أو مصلحيه تحاول أن تحتمي بالدين، فتحرر النساء في منطقتنا الحضارية هو جزء لا يتجزّأ من التغيير الديمقراطي الذاتي لمجتمعنا، كما أن تعضيد تحقيق المساواة و المشاركة التامّة والفعلية بين الجنسين يتطلب تغييرات جذرية وعميقة في كافة مجالات الحياة ، ولا يعني تأجيل الخوض في هذه المشاركة إلى ما بعد حصول تلك التغييرات، بل على العكس المناداة بهذه المشاركة ينبغي أن تجري مع مسار المطالبة بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية و الثقافية، مما يجعل المشاركة في الحياة العامة للمرأة يدخل في إطار ضرورات المطالبة اليومية بالتغيير الديمقراطي الذاتي الجذري والعميق البني على الإيجابي من تاريخنا الحضاري و بالتالي تصبح قضية المرأة فيه جزء من النضال العام من أجل مشروع ديمقراطي ذاتي كامل الأبعاد الاجتماعية والثقافية و الاقتصادية و الخوض فيه من طرف المرأة هو الذي يمكنها من نيل حقوق المشاركة كاملة و غير منقوصة اعتمادا على قدراتها لا هبة السلطة و ذوي السلطان.

التجربة التاريخية التي علي نخبة الحركة النسوية في منطقتنا الحضارية أن نستلهم منها شرعية مشاركتها هي تجربة نضالها في الحركات الوطنية الحديثة و المعاصرة [10]و التي فرضت على نخب التيار الإسلامي أن تشيد بها[11] و بينت في ذات الوقت أن الانخراط في قضايا الوطن له التأثير الإيجابي في ترقية حقوق المرأة و المشاركة التأسيسية في الفترة الأولى التي تلت استقلال شعوبنا من الاستعمار في شكله المباشر و المبطن فيها الكثير من الدروس.

فأحزاب الاستقلال الوطنية ؛كان ضمن كوادرها و مناضليها الكثير من النساء و فعلت ذات الشيء بعد الاستقلال، خاصة في إطار ما كان يسمى المنظمات الجماهيرية و بالفعل هذه الأحزاب نظرت للمساواة بين المرأة و الرجل كقيمة نضالية طبقتها من حيث الممارسة بعد الاستقلال و إن كانت ممارسة هامشية و أية عملية تحليلية لا تعكس ذلك هي عكس الحقيقة التاريخية، إذ لا بد من معالجة هي المسألة بشكل من التفرد و الخصوصية القطرية لكل تجربة ليبنى عليها في شكل العموم مستقبلا و على أساس هذه المقاربة سنحاول مناقشة مواقف بعض المصلحين

III

قانون الأسرة في الجزائر ، نظرة تاريخية للتبصر:

هذا الإرث الإيجابي الذي غاب عن سيرورة الحركة النسوية في نضاله لتغيير قانون ألأسرة في الجزائر و الصادر سنة 1984، قانون أقل ما يقال عليه أنه كان يمثل قبل تعديله[12] نموذج من إشكال الحيف الذي عانت منه المرأة في الجزائر لا يشرعه الدين و لكن الذين يوظفونه توظيفا غرضيا.

قانون الأسرة في نسخته الاولى قاومته جمعيات الحركة النسوية و نرجع إليه لإبراز طبيعة خلفيته التاريخية ومسار نضال. ونشاط الحركة الجمعوية النسوية الجزائرية كحركة مطلبية تجاهد من أجل التغيير و المساواة و سيادة قيم العدل و الديمقراطية، بالرغم من كون هذا النص الحامل لمشروع تنظيم العلاقات الأسرية من الناحية

[10] أنظر :بن ناجي جارية ،المرأة القبائلية في مواجهة عنف الأستعمار، دراسة غير منشورة.
[11]أنظر عبد الحفيظ أمقران ، مكاانة المرأة الجزائرية في ثورة التحرير الوطني، مجلة المجلس الإسلامي الأعلى ص 321، الجزائر ، العدد الثالث، 2000.
[12] أدخلت على هذا القانون سنة 2004 تعيلات جوهرية، أنظر رسالة الأسرة التي تصدر عن الوزارة المنتدبة المكلفة بالأسرة العدد الخامس 2005.

العملية، اختزل في المسيرة النضالية لهذه الجمعيات و في الكثير من الحالات في مسألة تنظيم العلاقة بين الرجل والمرأة داخل الأسرة الجزائرية لا غير، وهو ما أدى بدوره إلى بلورة حالة من الفهم المنقوص بني على أساسه خطاب مطلبي نسوي مساواتي، تقوم بنيته على جملة من المصطلحات النضالية، تركز على مبدأ "المساواة أمام القانون بين النساء والرجال".

و بالتالي لم تركز على وعي المجتمع وطبيعة أصول التركيبة البشرية السوسيولوجية للمؤسسات التي صاغت هذا القانون، و من هذه المؤسسات حزب جبهة التحرير ومنظماته الجماهيرية التي كانت تنشط بها المناضلات آلائي كان الاعتقاد السائد بينها أن هذا القانون جاء لسد فراغ تشريعي خطير يعتمد حجة من طرف سلك القضاة من إصدار أحكام تعسفية لا سند في شريعة السماء و لا قوانين الأرض.

IV

دستور سنة1989، مرحلة فارقة في نضال الحركة النسوية :

بعد الانفتاح السياسي الذي عرفته الجزائر نهاية 1988 و الذي ترجم عمليا في دستور فيفري 1989[13] و مثل مرحلة جديدة بالنسبة لنضال المرأة وأشكال تنظيم الحركة النسوية أمام تهديدات إقامة مشروع بديل تحكمه مبادئ روح الشريعة الإسلامية في المطلق حسب فقهاء أحكام و قيم العامة ، إذ إنتقل شكل التنظيم المؤطر لقضية المرأة من حال التنظيم الأحادي إلى حالة أخرى مغايرة تميّزت بتعدد أشكال التنظيم وتنوع الجمعيات النسوية المدافعة عن حقوق المرأة والتي سعت رغم اختلافاتها الأيديولوجية والسياسية إلى إبراز حق المرأة المغيّب بالرغم من دورها التاريخي والذي يتنافى من الناحية الرمزية مع مكانتها المهشمة في المجتمع الجزائري وكذا معاناتها اليومية نتيجة عدم المساواة التي ترجمت من ناحية الواقع في جملة من أشكال التعسف التي مسّت المرأة في عمق وجودها كإنسان، فكانت عملية التنديد بالنتائج الاجتماعية لهذه القوانين ومحاولة إلغائها أحد ركائز فعل الجمعيات النسوية النضالي المستمر.

[13] عدل سنة 1996.

بدت هذه التنظيمات للوهلة الأولى وفي ظل الممارسة السياسية التعددية وكأنها حدثا جديدًا من حيث محتوى الأهداف وشكل أساليب المطالبة إلى جانب روح الإمستقلالية التي أصبحت تتمتع بها كل جمعية، لكن صفة الوحدة بارزة من ناحية التوجه العام الهادف إلى تحسين الوضعية الاجتماعية للمرأة وترقية مكانتها عبر العمل السياسي المنظم والميداني المعارض لقانون الأسرة والذي تعتبره جائرا ومهينا للمرأة.

في هذا الإطار وسعيا منها إلى تنسيق عملها، نظّمت ممثلات الحركة النسوية بالجزائر لقاءًا يعتبر حدثا وطنيا يعدُّ الأول من نوعه في 30 نوفمبر 1989، إذ جمع ما يقارب الألف مشاركة وحضرته تسعة عشرة (19) منظمة ومجموعة نسوية ؛ هدف اللقاء رغم الاختلافات الجوهرية التي تخللته إلى توحيد الجهود من أجل الدفاع عن حقوق المرأة والعمل الجاد من أجل تغيير الذهنيات و تحسيس الضمائر حول واقع حال الوضع الاقتصادي والاجتماعي الذي تعيشه المرأة الجزائرية والحيف الذي يسببه لها قانون الأسرة في حياتها اليومية.

تجسيدا لمقررات هذا اللقاء، بادرت الجمعيات النسوية بخطوات عملية وفق إستراتجية تقوم على تنظيم المسيرات، شغل المساحات العمومية وإلقاء المحاضرات لتجنيد الرأي العام وضم أكبر عدد من المناضلات، بالإضافة إلى هذه النشاطات سعت فئة المحاميات المناضلات خاصة إلى تقديم الخدمات الإستشارية المجانية للنساء كشكل من أشكال النضال والدفاع على البعض منهن أمام العدالة باعتبارهن من ضحايا قانون الأسرة وهذا وفق روح اللائحة التي رفعتها مجموعة من المجاهدات في 21 جانفي 1984 إلى رئيس الجمهورية في والتي تضمّنت ضرورة التكريس القانوني ل:

- أحادية الزوجة (La monogamie)
- الحق غير المشروط لعمل المرأة
- التقسيم العادل للميراث
- توحيد سن الرشد بالنسبة للجنسين.

- الالتزام بنفس شروط الطلاق بالنسبة للزوجين.

- حماية فعّالة للطفولة المنعوتة بالمحرومة حينا والمسعفة أحيانا أخرى.

ما حملته ما سمي بلائحة المجاهدات من مطالب ستصبح لاحقا القاعدة الأساسية التي تشكل ولا تزال مصدر وأساس العمل النضالي لأغلب المنظمات والجمعيات النسوية الحاملة والمدافعة عن حقوق المرأة في الجزائر مع المستجد من قضايا ناتجة عن الأزمة السياسية والأمنية التي كانت تعيشها الجزائر على حينه والتي عمقت ثقل مشاكل المرأة وزادت من ثقل الأعباء النضالية على الحركة النسوية وأشكالها التنظيمية الجمعوية.

من نتائج الممارسة السياسية التعددية التي اقرها دستور سنة 1989، إجراء أول انتخابات بلدية تعددية بالجزائر والتي نظمت سنة 1990 فازت فيها الجبهة الإسلامية للإنقاذ بالأغلبية ودعمت هذا الفوز بنتائج الدور الأول من الانتخابات التشريعية التي جرت في 16 ديسمبر من السنة الموالية، لكن هذا المسار لم يكتمل وتمّ إلغاء الدور الثاني من المسار الانتخابي لأسباب عدّة، لتدخل الجزائر بعد ذلك لمدّة تزيد عن العشرية في دوامة من العنف وموجة من الأعمال المسلحة الخطيرة المتعدد الأطراف والتي لا يمكن إزالة صفة الإرهاب عنها وكان للجمعيات النسوية منها موقفا زاد من حدة نظرة الجمعيات ذات التوجهات الإسلامية لها.

أسفرت دوامة العنف التي نفذت باسم أحكام فتوى الغلو الفقهية التي تتعارض مع منطق تكريم الإنسان وحماية الروح المطلقة في الدين؛ أسفرت دوامة العنف هذه حصيلة ثقيلة في الأرواح والعُدّة والعتاد[14], إنها سنوات المحنة التي كان لها تأثيرا على المنظمات الجمعوية النسوية وتعتبر من أعسر المراحل التي عرفتها في مشوارها النضالي القصير ومن أوجه العسر هذه "تشتت وتقلص جهازها المؤطر وتفرق عناصره فالقتل أو مغادرة أرض الوطن كان من نصيب العدد الأوفر والقليل من الذين لم يغادروا الجزائر بقى همهّم الوحيد هو المحافظة على الحياة"[15].

[14] نريد تأكيد بعض نتائجها لسنة واحدة وهي سنة 1994 التي كانت الحصيلة الإجمالية بها: تسجيل8.677 ضحية منهم 6.388 قتيل و2.289 جريح، إلى جانب هذا تم إغتيال والي ولاية واحد و11 رئيس دائرة و7 موظفين سامين و76 رئيس مندوبية تنفيذية بلدية و40 عضو من هذه المندوبيات وتم تسجيل إغتيال101 معلم و52 إمام و41 طالبا و122 من قدماء حرب التحرير و32 حرسا بلديا و31 حارس سجن و21 صحفيا و21 جمركيا و15 قاضيا و10 عناصر من الحماية المدنية و5 محامين و طيار واحد ومغن واحد.

[15] مقابلة مسجلة مع السيدة خليدة تومي "مسعودي".

تعقّد الوضع الأمني بعد توقيف المسار الانتخابي كان له عظيم الأثر على طبيعة نضال الجمعيات النسوية، إذ تحوّل اهتمامها وطبيعة نضالها من الشكل المطلبي المعتاد ليصبح نضالا سياسيا خالصا يقوم على التناطح مع وضد مشروع مجتمع مخالف من خلال الوقوف إلى جانب ضحاياه المتزايد في صفوف النساء اللائي تَعرض البعض منهن إلى عمليات القتل والتنكيل والاغتصاب الجماعي، إذ حسب المحصل الرسمي تمّ اغتيال 151 إمرأة ما بين عامي 1990 و1994 إلى جانب ارتفاع عدد النساء المغتَصَبات والذي وصل حسب مصادر وزارة الداخلية إلى 550 حالة تتراوح أعمارهن ما بين 13 و40 سنة[16].

V

الحركة النسوية،الجمعيات الدينية و خطاب العفة :

هذا الواقع فرض على مجموع مكوّنات الحركة النسوية التنظيمي العودة و بإصرار عن الى المطلب الجوهري المتعلق ب" المساواة و الإنصاف" إلذي ركن في حالة الجزائر حين في الفترة الممتدة ما بين 1992 الى 1995 و إن كان تم يتم الرجوع اليه إلا إبتداء من سنة 1996 حيث أعيد طرح مشكل "قانون الأسرة" من جديد بعد فتور النضال حوله خلال سنوات العنف المكثّف والتركيز على مناقشة ومسائله بحدّة وبثوب جديد من طرف مناضلات المنظّمات النسوية، وذلك وفق ترسانة من المصطلحات وعبارات النضال التي تطورت تماشي مع طبيعة المرحلة الجديدة، فمن المطالبة "بمواطنة كاملة"و إلغاء قانون الأسرة، يجب أن تصبح المطالبة مركزة على ضرورة "إرساء قوانين مدنية عادلة"، و هنا لا بد من الإشارة أن هذا التوجه شرع فيه عندما وجهت رسالة إلى رئيس الجمهورية في جانفي 1996 تطلب منه المنظمات النسوية المصادقة على معاهدة كوبنهاغن ضدّ كل أشكال التمييز والإقصاء ضد النساء، وخلال السنة الموالية بادرت إحدى عشرة "11" منظمة بتمرير عريضة المليون توقيع تضمنت إثنتي وعشرين "22" تعديلا يمسّ قانون الأسرة الجزائري بعد أن كانت المطالبة بإلغائه جملة و تفصيلا.

[16] أنظر: مجموعة 95 المغاربية من أجل المساواة: المغاربيات بين العنف الرّمزي و العنف الجسدي، التقرير السنوي 1989 - 1999، ص/ ص:88/78.

إذن طرأت تحوّلات جوهرية على أسلوب ومطالب الحركة الجمعوية النسوية وكذا نشاطات النضال المنتَهَجة من طرف مناضلاتها ومنشطاتها، فبعد أن كان النّضال فرديًّا على مستوى التنظيم والطاقة البشرية تحاول هذه الجمعيات توحيد النضال باقتراح أنشطة مشتركة ومشاركة عدّة منظمات، وبعد أن كان الإجماع قائما أساسا على موقف واحد هو الرفض الصارم وإلغاء لقانون الأسرة والمطالبة بإلغائه جملة وتفصيلا، تحول هذا الموقف عند بعض الجمعيات إلى مجرد المطالبة بتعديل بعض مواده وهو موقف لم يصل بعد إلى حد الإجماع من طرف جل الجمعيات النسوية، إنّها حالة من التعددية تدل على بداية النضج الفعلي بالواقع الثقافي للمجتمع من طرف مكونات الحركة النسوية، هذا النضج كان يدخل ضمن إستراتجية نضال يشمل المنّظمات الجمعوية النسوية المدافعة عن حقوق المرأة مع تلك الجمعيات النسوية الموصوفة بالإسلامية و ذلك لتشكيل جبهة موحدة تناضل من أجل نهضة المرأة و بالتالي الإبتعاد عن المعاداة المجانية و ألأوصاف القيمية حول لمشروع المجتمع مخالف عادة ما يوصف في أدبياتهن بمشروع "الأصولية الدينية المتطرفة" .

الواقع أثبت أن الموقف العام للجمعيات النسوية من واقع حال المرأة وقانون الأسرة المنظم لشؤونها، تساندها فيه الكثير من التنظيمات الجمعوية التي يتعدى فعلها المجال الفئوي للمرأة وكذا الأحزاب السياسية وحتى بعض الأحزاب الطامحة لبناء مشروع إجتماعي مخالف لتوجهاتها الأيديولوجية العامة ومنها حركة مجتمع السلم ، هذا الحزب ذو التوجه الإسلامي والطامح إلى بناء مشروع إجماعي يقوم على مرجعية أيديولوجية مخالفة لتلك التي تقوم عليها أيديولوجية الجمعيات النسوية، يتبنت على حينه الجمعيات التي تدخل ضمن مجاله الأيديولوجي و السياسي موقفا نقديا من قانون الأسرة ويقول بإمكانية تعديل بعض مواده[17] مثل بعض الجمعيات النسوية[18] وتحاول الجممعيات التابعة له القيام بنفس مهام التوعية بضرورة ترقية حقوق المرأة وتعزيز دورها السياسي والإجتماعي، موقف حركة مجتمع السلم هذا كان يعاضده موقف المجلس الإسلامي الأعلى و الذي طالب بإعادة النظر في قانون الأسرة لأن البعض من هيئته المديرة رأت أن "الواقع الاجتماعي والقضائي بالجزائر أظهر نقائص في قانون الأسرة نتيجة التطورات التي حدثت والتي جعلت الأسرة المعاصرة أسرة التّساوي في العمل والمسؤوليات والمشاركة في

[17] و هو ما حصل فعلا سنة 2005.

[18] Ibid p.34/244.

المشاكل الإقتصادية بين الرّجل والمرأة...مما يتطلب تقنينا للأوضاع وهذا لا يمكن أن يكون إلا بالخروج من سلطة طغيان الأعراف على روح الشريعة والتي أدت إلى تجاوزات في حق الأسرة التي هضمت فيها حقوق المرأة ووقع المسّ بكرامتها"، إلى جانب إمكانية التراجع عن منطق الولاية والتي تحولت إلى إستبداد أدى إلى الجبر في الزّواج وكذا التراجع عن "العصمة لأنها تحولت إلى تسلط أنجر عنه الطلاق التعسفي وطرد النساء من بيوتهن[19] وزيادة عدد المشرَّدات منهن بالآلاف"[20].

فالعمل الجاد و الواعي لابد أن يشمل كل من له قضية لمحاورة أهل المواقف المعاكسة و منها مواقف الجمعيات ذات التوجهات الدينية غير الحزبية

VI

الجمعيات الدينية غير الحزبية، المرأة و التعليم الجامعي :

الجامعة أعتبرت كنموذج للفضاء العام غير أخلاقي من طرف بعض الجمعيات الدينية الوطنية و المحلية التي رفعت خطاب شعاره تقليص تواجد المرأة في هذا المجال الأكاديمي كأحد فضاءلت المجال العام ومنها الجمعية الخيرية للمقاطعة الإدارية بلوزداد ولاية الجزائر ؛ هذه الجمعية شبعت خطابها الأخلاقي بعدّة من المصطلحات المكوّنة للرؤية ا للتيارات ذا التوجهات الدينية المحافظة على اختلاف أشكالها التنظيمية و من هذه المصطلحات الدالة ،صيغة "كل النّاس" التي اعتمدت كحجة لإصدار الأحكام المطلقة على الجمعيات بصفة المطلق، من هذه الصيغ: صيغة

"الجامعيات هن من أكثر الناس" من حيث الشرائح الاجتماعية عنوسة، و التي اعتبرت أحد الصفات الأبرز والأكثر تكرارا عند الجامعيات ذات التوجهات الدينية و منها الجمعية الخيرية لمنطقة بلوزداد التي كان يترأسها الشيخ شمس الدين بوروبي في فترة التسعينيات و الذي يعتبر أحد رموز الخطاب الديني المتلفز، خطاب له بالغ الأثر على

[19] التعديلات التي أدخلت على قانون الأسرة سنة 2005 ابقت على الولي لزواج المرأة مع إلغء الزواج عن طريق الوكالة، تحديد سن موحد للزواج، إخضاع تعدد الزوجات للرضا المسبق، إجبار الزوج في حالة الطلاق على ضمان السكن لأولاده القصر الذين تسند حضنتهم للأم، إعادة النظر في نظام الأولويات في مجال الحضانة لصالح الأب.

[20] مجلة المجلس الإسلامي الأعلى، دورية في الثقافة الإسلامية، العدد 3، 2000، الجزائر، ص 9.

إعادة تشكل الوعي الديني العام للمجتمع الجزائري موقف هذا الشيخ من الجامعة لا يختلف على موقف الخطاب الديني المحافظ الذي يأخذ صفة المبالغة الذي كان ينشر على صفحات اسبوعية الشروق الأسبوعية على حينه ومن صفات ما كان ينشر ؛ المبالغة في الإنحرافات الجنسية تنسب بغير تبصر عادة إلى الجامعيات وعليها كان يم بناء خطاب الموقف الأخلاقي من الجامعة على أسسه المشوه، فالجامعة أعتبرت بيت من بيوت الدعارة وقطب من أقطاب الرذيلة ، أمر كان له الأثر البالغ على نظرة المجتمع للجامعية [21].فالانتساب إلى الجامعة بالنسبة لهذا الشيخ سبب كاف لجعل الشباب يعزف عن الزواج من الجامعية، بل مبرر كاف لبعض المواقف الفردية التي تمنع البنت من التوجه إليها أصلا، وبالتالي اختيار طريق التعليم العالي ما هو إلاّ اختيار طوعي للعنوسة: "فالجامعيات، المحاميات، الطبيبات والموظفات اخترن العنوسة طوعا[22] وذلك للأسباب التالية حسب خطاب هذا الخطاب الأخلاقي غير السليم:

1. انحراف الجامعة عن الهدف الأسمى الذي حدده لها الإسلام والماثل في "طلب العلم عبادة"، هذه العبادة التي غيبت شروطها عن الحرم الجامعي الذي تحول بفعل الاختلاط الفاحش إلى مكان للدعارة والمجون وساحة لرواج المخدرات وحبوب منع الحمل والكتب الاباحية، مما أدى إلى عزوف الشباب عن الجامعيات بغض النظر عن أصنافهن المتدين والفاسق، لأن مكوّنات المكان تحولت إلى شبه ثابتة لكل رواده، نتيجة سلوكات المكوّنات الاجتماعية للطالبات القاطنات بالأحياء الجامعية وهي في أغلبها مكونات ريفية.

2. الأسباب البيداغوجية

ذهب خطاب هذه الجمعية إلى القول بعدم مناسبة البرامج الدراسية لمتطلبات البيت وخصائصها نظرا لطولها من ناحية المدّة الزمنية وكثافتها من الناحية النظرية، بل وكثرة المواد المدروسة وتنوعها بالنسبة للبنت، وخاصة تلك التي اختارت فروع التخصص مثل الطب، هذا التخصص المسئول المباشر عن تعنس الطبيبات نتيجة تجاوز طالبة الطب سن الزواج المرغوب وفق تقاليد المجتمع و أعرافه المكلسنة.

[21] هذه الاسبوعية اعتبرت من طرف الجماعة الاسلامية المسلحة اسبوعية مجون و تعرضت إحدى الصحفيات المتحجبات العاملات بهذه الاسبوعية للإغتيال لنفس الاسباب، وقد اعتمد الشيخ شمس الدين في تحديد موقفه الاخلاقي من الجامعة على أعداد الاسبوعية 33، 38، 96، 135، 176.

[22] نفس المرجع السابق ص 297 - 299.

3. إهمال البرامج الجامعية للأهداف التهذيبية

البرامج بالنسبة لهذا الخطاب ،تعمل على غرس وترسيخ عقدة التفوق لدى الجامعيات وسلوك التعالي والتكبر فهي تعلّم ولا تربي بتركيزها على المعارف العقلية والمادية وإهمال الجوانب التهذيبية والروحية. مما أدى إلى افراز الطبيب الفاسق، المعلم الزاني، المسئول السارق والمحامي المزور، والجامعية القائلة بالسحر والشعوذة، وهذا هو مكمن الخلل المسؤول عن تعنس هذه الفئة الاجتماعية بالذات.

4. عمل الجامعة على عكس المواقع

الدراسة الجامعية تؤثر على العلاقة الزوجية القائمة على خضوع المرأة للرجل، بالرغم من إقرار خطاب الجمعية الخيرية الإسلامية أن هذا الموقف يتنافى وروح الإسلام، لكنه يثير لما أسماه خطاب الجمعية "النوازع والغرائز" لدى الرجل المتطلع التي في حال تلبيتها عند الجامعية يفقد التوق لبناء حياة أسرية على أساس السيطرة[23].

5. الحل التطهيري

ظاهرة العنوسة المرضية التي أصابت الفئة المثقفة حلها بالنسبة لهذا الخطاب الأخلاقي لا يخرج في محتواه عن اطار العلل الاخلاقية التي أصابت المجتمع المصّغر الذي كان يفترض فيه أن يكون النموذج الأكثر عفة ، لذا كان خطاب الجمعية مباشر و أكثر حدة حول الإجراءات التي يجب اتخاذها وهي:

. تطهير الإقامات الجامعية من العناصر "العابثة بقيم المجتمع" وتحويلها حصرا إلى إقامات خاصة بالطلبة والطالبات المتزوجات فقط، مهما كلّف ذلك خزينة الدولة من أموال، فالقناعة السياسية و الأخلاقية كافية لتبرير هذه التكاليف والاجراء[24].

. إعادة النظر في البرامج الجامعية وذلك بتكييفها مع الظروف الاجتماعية وجعلها أكثر واقعية مع التركيز على ضرورة:

[23] نفس المرجع المشار إليه أعلاه ص 206 - 207.

[24] نفس المرجع المشار إليه أعلاه ص 318.

- تطعيم البرامج بالثقافة والتربية الدينية، خاصة التخصصات الفقهية وفرعها والمتعلقة بفقه المرأة والأسرة الرجولي.

- الاهتمام بالتأهيل الفني والمقصود هنا المهارات التي تؤهل المرأة لبيت الزوجية وشؤون الحياة المرتبطة بها، مثل تعلم مبادئ الطرز، فنون الطبخ وترتيب البيت وذلك للمحافظة على الجانب الأنثوي المفقود في الجامعة.

- إصلاح مرحلة التدرج الجامعي وذلك بتقليص المدة الزمنية المخصصة في مراحل الجذع المشترك بما يتناسب وطبيعة الفتاة والسن المرغوب اجتماعيا للزواج، بل يقترح شيخ الجمعية العمل مباشرة بنظام التخصص ابتداء من المراحل الثانوية وذلك تطبيقا لرؤى أهل التراث ومنهم ابن قتيبة الذي ينقل عنه الشيخ قوله: "إذا اردت ان تكون اديبا فخذ من كل علم شيئا وان اردت ان تكون عالما فاشتغل بعلم واحد"[25].

هذا الخطاب كان من المفروض أن يكون محل حوار ومجادلة غير متعالية من طرف رموز الحركة النسوية ومن ثم الإنتباه الى ضرورة إعادة هيكلة نفسها والنظر في عمق إستراتجياتها وأقلمة أهدافها وتوجيه إستراتجيتها مع المستجد من من مثل هذه الحالات التي لا زال وعي المجتمع متقبل لأطروحاتها !. هذا الطرح الأخلاقي يتعاكس مع نخب ورجال التنوير الديني و منها

VII

النخب الدينية والمسألة النسائية:

خطاب الجمود الكابح كانت هناك مواقف منيرة منه ، جاهرت بها مجوعة رائدة من النحب وأهل الاجتهاد الديني في فترات متباعد من ناحية الزمن لكنها متشابه من حيث الوضع العام للمرأة في منطقتا الحضارية .

[25] نفس المرجع المشار إليه أعلاه ص 322.

موقف النخب من المساواة مشاركة المرأة بإنصاف في الزمن القريب ، نموذجها كان على الأخص موقف[26] عبد المجيد مزيان الذي نظر إلى إشكالية حقوق المرأة التي تهضمها العوائد و السلوكيات في مخالفة لمبادئ الشريعة التي تكرم الإنسان بدون تتميز بين الذكر و الأنثى , الرجل رفع الصوت عاليا وطالب جهرا " بقانون حقيقي للمساواة في المواطنة" و أعتبر أنه يجب أن لا يمكن أن يكون بيننا من يسمح له ضميره بالعودة الى أحقاب رجعية تماشي "تقاليد التسلط البدائي، الذي لا أساس له في شريعتنا " ، هنا يرى الرجل أنه لا يمكن لأي تشريع أن يلغي المكتسبات المدنية التي جعلت من المرأة شخصا إنسانيا محملا بكل ما يمكن من المسؤوليات السياسية ، الاقتصادية، الإدارية و العلمية التي تؤكدها توجهات الإسلام الراقية الإنسانية، و يضيف" إذا كان الفكر الإسلامي فكرا إنسانيا حيا باعثا للوعي بمتاهات الحضارة المادية، يجب أن يكون العلاج القانوني لأزماتنا الاجتماعية علاجا علميا، و بالتالي لا يمكن أن نتصور لأمتنا نموا خارج هذين الأصلين المتكاملين"؛ بالنسبة لرئيس المجلس الإسلامي الأعلى على حينه ، فإن النظريات المفسرة التي تقول بالتقابل بين الأصالة و التجديد ، هي نظرة عاجزة عن إيستعاب الواقع الحركي المتشعب الذي يحتاج إلى فكر اجتهادي و مبتدعات للنفوذ إلى صلب الأحداث،فالمواطنة أصبحت بفضل الانتقال الحضاري مساوية تمام المساواة مع المواطن، فلا فرق بين الأستاذة الجامعية و الأستاذ الجامعي، و لا بين القاضية و القاضي و لا بين الطبيبة و الطبيب و قد أصبح لزاما بسب هذا التحول الاجتماعي العميق أن نأخذ بروح الشريعة في قضائنا ، فنتجنب كل أسباب الضلال و الزور باعتبار الضمان العقلي و العلمي و الخلقي من أسمى شروط التعديل، لا فرق في ذلك بين النساء و الرجال. فمن البديهي مثلا أن لا يعمل القاضي المسلم المحافظ على المبادئ برفض شهادة طبيبة حتى يقع تزكيتها بشهادة طبيبة أخرى و يذهب في مسار تحليله الى التأكيد بالقول:

لقد فرض التطور الاجتماعي ضرورة مسايرة الفقه و القوانين معا لكل الأحوال الجديدة المتصفة بالتقدم و الرقي الحضاري و التحرر الإنساني و أصبح من القواعد الثابتة أن يستلهم رجال القانون و الفقهاء معا أفكارهم الاجتهادية من هذه المكتسبات التي تتفق في مبادئها مع النظرة الإنسانية التي يدعو إليها الإسلام.

[26] كان على حينه رئيس المجلس الإسلامي الأعلى.

لعل أبر ثورة على قوانين الأسرة في الأجيال الحاضرة بالنسبة لرئيس المجلس الإسلامي الأعلى سابقا في الجزائر، تتعلق بالثورة على النظرة المنتسبة الى الحرفية و الأعراف و اعتماد النظرة الإنسانية التي تأمر بها الشريعة و تدعو إليها الأخلاق الحضارية التي تضمن كرامة المواطن دون تمييز بين الذكور و الإناث و هنا بالنسبة للرجل ، لا مناص في كل إصلاح مستقبلي سواء كان إصلاحا إجماليا متكاملا أو يقع بالتدرج ، من إعطاء القضاء دوره الأساسي في حماية حقوق المرأة من التعسف، شريطة أن يدخل على القضاء نفسه تغيير يجعله يتحرر من الضغوط الاجتماعية و الذهنية السلبية و على رأسها التعصب للذكورة[27].

هذا الرأي في الحقيقة الذي يمكن أن يبنى عليه نضال و عمل مكونات التنظيمات العاملة في ميادين تمكين المرأة، سبقه رواد في أوقات أكثر صعوبة و منهم خالد محمد خالد[28] والطاهر حداد، هذا الأخير و بالرغم من انتمائه بحكم التكوين و الممارسة المهنية إلى مؤسسة الزيتونة ، كان أجرأ من تصدى لهذا الموضوع في ظرف صعب و من موقع اجتهادي مختلف[29] ، مواقفه جعله يموت خلال الثلاثينيات "منبوذا رسميا و جماهيريا"بعد أن جردته المؤسسة الزيتونية من "شهادة العلمية" و كفرته المؤسسة القضائية كما تجنبت الدفاع عنه عديد من المجموعات السياسية ذات التوجه العلماني [30].

الطاهر حداد عالج المسألة النسوية في كتابه "امرأتنا في الشريعة و المجتمع "1930، كمسألة اجتماعية و رأى في تخلف أوضاعهن علامة من علامات تخلف المجتمع، بل ربط و في وقت مبكر إشكالية نهوض المجتمع مرتبطة بتغيير تلك الأوضاع.

القاعدة الأساسية التي بني عليها الطاهر حداد عملية الإصلاح و خاصة والتي مكنته من تجاوز الجمود الفكري لسابقيه، تتمثل، في ضرورة إخضاع الأحكام الشرعية لتطور الحياة أي لتطور الواقع، وليس العكس لأن الأحكام الفقهية ماهي إلا نتيجة للظروف التاريخية وبما أن التاريخ يتحرك والواقع يتطور ويتغّير فإن الأحكام و التشريعات ينبغي أن تواكب حركتهما وتطورهما وتغيّرهما وليس العكس. فالواقع المتغيّر، المتحرّك، المتطور لا يمكن

[27] عبد المجيد مزيان، الرئيس الأسبق للمجلس الإسلامي الأعلى، مجلة المجلس العدد الثالث ، الجزائر ،2000.

[28] خالد محمد خالد مفكر إسلامي مصري معاصر من اهم مؤلفاته، كتاب " من هنا نبدأ ".

[29]

[30] أنظر أحميدة النيفر، وثائق الإسلاميين التقدميين

أن يكون حبيس تشريعات ثابتة وجامدة تعيقه وتكبله و عليه أصدر أحكامه التي تركز على إجازة إلغاء تعدد الزوجات وحق الفتاة في اختيار شريك حياتها وفي طلب الطلاق وفي التساوي مع الرجل في الإرث وفي التعليم والشغل وتقلّد الوظائف العمومية على هذا الأساس أعطى الحداد العديد من الأحكام الإسلامية/الفقهية طابع النسبية وراجعها. وقد ميّز بين ما اعتبره جوهر وروح" الإسلام وهي "الحرية والمساواة والعدالة"، وبين ما هو عَرَضٌي خاص يخضع لظروف الزمان و المكان. فالجانب الأول "باق"، "خالد"، و الثاني "متغيّر"، "متطور". ويربط الحداد بموقفه هذا مع المدرسة "المقاصيدية"، الاجتهادية في الإسلام؛ الحداد حاول أن يجد لإصلاحاته مسوّغا في الدين الإسلامي باعتبار ما كان للأفكار الدينية والعادات والتقاليد من سلطان و لازال. هذا الموقف تبناه لاحقا" الإسلاميين التقدميين" في تونس[31] والذين كان لهم موقف من الإصلاحات البورقيبية التي قام بعد الاستقلال بمهاجمة الفكر التقليدي بكل حدّة وجعل من موضوع المرأة المعركة الأخيرة التي أجهز بها على رموز هذا الفكر ووضع جميع القوى أمام منعرج جديد، بالرغم من نقدهم له لكون الإصلاحات التي قام بها لم تكن استجابة لحاجة فرضها وعي المجتمع كذا عدم العمل في اتجاه التدرّج بالوعي العام وإنضاجه مرحليا إنما سبق المجتمع ليضعه أمام مستقبل مختلف عن طريق وضع قوانين تقدمية وفرض نظرة مغايرة للمقدّس والشريعة والمرأة.

هذا الإتجاه قد يكون مفعوله بيِّن على مجلة الأحوال الشخصية التي صدرت في 13 أوت 1956 أي بعد شهور من استقلال تونس تضمنت بالخصوص مبدأ يمكن اعتباره نقطة التحوّل المركزية التي ميّزت الحالة التونسية مقارنة بالمنطقية الحضارية العربية والإسلامية ونقصد بذلك منع تعدد الزوجات واعتباره جريمة يعاقب عليه القانون لمدة [32]، مما أدي الى إحداث صدمة على مستوى الوجدان الجمعي و مرجعيته الدينية وقيمه القافية التقليدية .

يبقى الحديث عن الحداد و أمثاله, قد يعتبره البعض فيه شيء من الرتابة و الترديد الغير مجدي، لكن السؤال يبقى هل يمكن أن يكون الحديث مستساغ حول أية قضية دون الحديث عن رموزها و من ثم البناء على

[31] أنظر صلاح الجورشي و أخرون ،المقدمان النظرية للإسلاميين التقدميين ، دار الشروق االنشر، بدون تاريخ، تونس.
[32] تصل إلى خمس سنوات،

جهودهم و الاسترشاد بمعاناتهم؟ السؤال مفتوح خاصة الذين يريدون الإصلاح من خارج الطوق الحضاري لأمنطقتنا و ميراثها الإجابي. و الاستفادة من دروسه التاريخية.

VIII

إستخلاص

تحقيق المساواة و المشاركة التامّة والفعلية بين الجنسين ، يتطلب تغييرات جذرية وعميقة في كافة مجالات الحياة ومن ثم ليس من الحكمة تأجيل الخوض في هذه المسألة الى ما بعد توفر الظروف المناسبة لعملية التغيير المناسب، بل على المساواة هي المساواة وحق الإنسان حق مطلق تجسيده ينبغي أن يجري مع مسار المطالبة بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية و الثقافية، مما يجعل المساواة في المشاركة في الحياة العامة للمرأة يدخل في إطار ضرورات المطالبة اليومية بالتغيير الديمقراطي الذاتي الجذري والعميق المبني على الإيجابي من تاريخنا الحضاري و بالتالي تصبح قضية المرأة فيه جزء من النضال العام من أجل مشروع ديمقراطي كامل الأبعاد الاجتماعية والثقافية و الاقتصادية و المساهمة فيه من طرف المرأة هو الذي يمكنها من نيل حقوقها كاملة و غير منقوصة اعتمادا على قدراتها.

المراجع

الكتب

1- روزين شيخ موسى ،حركة التحديث الديني - الفلسفي وإشكالية العلاقة ما بين المشروط واللا مشروط ،المركز الثقافي العربي، مؤمنون بلا حدود 2015.

2- حيدر ابراهيم علي، سوسيولوجية الفتوى، المرأة و و الفنون نموذجا، دار القصبة 2014

3- محمد تقية ،الثورة الجزائرية، المصدر، الرمز و المال،دار القصبة، 2010

4- عبد الحميد بورايو، دورة المرأة في الحكاية الشعبية الجزائرية،فنك للكتاب ،2019.

5- عروس الزبير وأخرين ، الظلم في العالم العربي والطريق إلى العدل ،بيروت ،مركز دراسات الوحدة العربية ،ط1، 2018..

6- أماني قنديل "المرأة ميراث من القهر" الدار المصرية اللبنانية 2020.

7- محمد أوسوس ،دراسات في الفكر الميثي الأمازيغي ، الرباط ،المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية ،2007

8- الحسن رحو وآخرين ، من اجل نقاش مجتمعي حول منظومة المواريث :المغربيات بين القانون والتحولات الإقتصادية و الإجتماعية ،دراسة ، الجمعية الديمقراطية لنساء المغرب ، الدار البيضاء ،منشورات الفنك ،2015

9- . صلاح الجورشي و أخرون ،المقدمة النظرية للإسلاميين التقدميين ، دار الشروق االنشر، بدون تاريخ، تونس.

10- Z .Arous et autres. Les femmes leaders dans la région méditerranée, obstacles et possibilités, Like Com, Alger 2018

11- . Rabea Naciri et d'autres ,Pour un débat social autour du régime successoral :les marocains entre lois et évolutions socio-économique ,essai ,travail collectif ,casablanca ,association d<emocratique des femmes du maroc, Edition le fennec,2015.

تقارير

12- مركز الإعلام و التوثيق لحقوق الطفل و المرأة.، تمثيل النساء في الجزائر ، 2006.

13- مركز الإعلام و التوثيق لحقوق الطفل و المرأة،النساء الجزائريات نحو المساواة بدليل الأرقام ، 2016.

14- تقرير التنمية الإنسانية العربية نحو نهوض المرأة في العالم العربي 2005.

15- :بن ناجي جارية ،المرأة القبائلية في مواجهة عنف الأستعمار، دراسة غير منشورة

16- SOUS La coodination de Fatma OUSSEDIK, Mutations familiales en milieu urbain 2012RASSSC

17- institut national de santé publique ***violence à l'encontre*** des femmes , l'enquet national 2005

المواقع

18- https://alarab.co.uk/ محمد الحمامي تحرير المرأة من قبضة التأويلات الدينية

19- . الإجتهاد النسوي في https://www.oulamadz.org/2016/11/02

المجلات

20- مجلة المجلس الإسلامي الأعلى ، عبد الحفيظ أمقران ، مكانة المرأة الجزائرية في ثورة التحرير الوطني. العدد الثالث، 2000.

21- مجلة المجلس الإسلامي الأعلى عبد المجيد مزيان، الرئيس الأسبق للمجلس الإسلامي الأعلى، العدد الثالث ، الجزائر ،2000.